المبادئ اللسانية لنظرية اللسانيات النسبية لمحمد الأوراغي

The principles linguistic for the relitive linguistics theory of Mohamed Alawraghi

محمد بوغار*

[1]المركز الجامعي مرسلي عبد الله - تيبازة (الجزائر)، boughar.mohamed@cu-gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/02/16 تاريخ القبول: 2024/05/16 تاريخ النشر: 2024/06/13

ملخص:

يعتبر النموذج النحوي النسبي الذي يدعو إليه محمد الأوراغي في إطار اللسانيات النسبية حلقة وصل الدرس اللغوي التراثي بما نتج عن تفكير الغربيين في لغاتهم من خلال العمل وفق قالب إبستمولوجي قائم على فرضية كسبية وأربعة مبادئ لسانية تتمثل في المبدأ الدلالي والتداولي والصوري والوضعي للوسائط واعتماد قالب ميتودولوجي يمزج بين ما هو كلي وبين ما هو خاص ونسبي، يجيء هذا النموذج كرد على النموذج الكلي لتشومسكي باعتباره يخرق خصوصية اللغات ويؤطر لنحو شمولي.

وتتمحور إشكالية البحث في تقرير حقيقة الفاعلية الإبستمولجية لجملة المبادئ اللسانية التي قامت عليها اللسانيات النسبية ورصد إمكانية تجاوز النموذج الكلي لتشومسكي معتمدا في هذا المنهج الوصفي التحليلي.

كلمات مفتاحية: *لسانيات نسبية، مبادئ لسانية، لسانيات كلية، نحو توليفي، نحو شجري.*

Abstract:

The relative model that Mohammed Alawraghi calls for in a fram of relative linguistics is consider as a link of linguistic research which resulted from the westerns thaught in their languages by working according to an epistemology template based on an earning hypothesis ans four principals represent in : semantic , pragmatic , formal and position of intermediam principles depending on a methodology template which mix between what is total and what is special, This model came as an answer for the general model's Chomsky that pierces the privacy of languages and frames to an universal grammar.

The problematic of the research centered in determing effectiveness of epistemology for a set linguistic principle on which relative linguistic is based and monitoring the possibility to pass the general model's Chomsky dependent for this the descriptive and the analytical method.

***Keywords**: Relitive linguistic, Principles Linguistics, Universal Linguistics, Grammar synthesis, Graammar tree*

* المؤلف المرسل: محمد بوغار، الإيميل : boughar.mohamed@cu-gmail.com

1. مقدمة:

تعتبر الدعوة إلى لسانيات نسبية Relitivelinguistic في البحث اللساني الحديث دعوة جديدة وحديثة، قامت هذه الدعوة كرد فعل على اللسانيات الكلية Universal Linguistics المتمثلة في صورة النحو التوليدي التحويلي للباحث اللساني الأمريكي نعوم تشومسكي Avram Noam Chomsky، وكرد فعل على التفكير النحوي الخاص المتمثل في الاتجاه اللساني الداعي إلى العودة إلى البحث اللغوي التراثي وإلى المحافظة عليه، وعلى النموذج النحوي لسيبويه بشكل أخص، فجاءت فكرة النسبية تتوسط هذين الاتجاهين المطلقين: تفكير لساني كلي مطلق، وتفكير لساني خاص مطلق، وانطلاقا من هذه الخلفيات وغيرها برز هذا البحث اللساني النسبي الجديد مع الباحث المغربي محمد الأوراغي، وبتوجه نظري ومنهجي مغاير لما عهده البحث اللغوي عموما، حيث يقوم هذا البحث على تفعيل منهجية مركبة من أصول تراثية عربية متوافقة مع سياق الحضارة العربية والإسلامية، وأصول منهجية بحثية مستمدة من المنهج الحديث في البحوث اللغوي، كما قامت هذه اللسانيات على فكرة نمطية نسبية مفادها فرضية مراسية تتنبأ وتتوقع في إطار نموذجها النحوي نموذجين نحويين صالحين لوصف تراكيب كل اللغات البشرية، أما الأول فمتمثل في نموذج النحو التوليفي Grammar synthesis وهو صالح لوصف تراكيب اللغات التوليفية كالعربية واليابانية واللاتينية، وأما الثاني فمتمثل في نموذج النحو الشجريGraammartree وهو صالح لوصف تراكيب اللغات الشجرية كالفرنسية والإنجليزية.

وتجيء هذه الدراسة بقصد تبيين جملة المبادئ اللسانية التي قامت عليها نظرية اللسانيات النسبية وكشف بعض مفاهيمها الأساسية المتعلقة بهذه المبادئ وتحديد العلاقة بينها وبين هذه المبادئ في إطار بناء نظرية لسانية حديثة متوافقة مع أصول الحضارة الإسلامية ومستمدة منها في كثير من الأحيان.

أما الإشكالية التي ستجيب عليها الدراسة فهي مصوغة كما يلي: ما هي أهم المبادئ اللسانية التي بنيت عليها نظرية اللسانيات النسبية؟

أما المنهج الذي اعتمدت عليه الدراسة فهو منهج وصفي تحليلي، وذلك من خلال وصف الوضع النظري لهذه المبادئ من قبل صاحبها، وتحليل وتفسير تركيب وعمل هذه المبادئ ضمن نظرية اللسانيات النسبية، وانتظمت هذه الدراسة في خطة مكونة من مقدمة ومبحث يشتمل على مختلف مطالب الإجابة على الإشكالية مشفوعة بخاتمة نجمل فيها أهم النتائج.

2. مبادئ اللسانيات النسبية ومفاهيمها:

1.2. مفهوم اللسانيات النسبية Relitivelinguistic:

اللسانيات النسبية هي اتجاه لغوي أو نموذج نحوي معاصر ظهر على يد الباحث المغربي محمد الأوراغي، وتقوم هذه النظرية على فرضية عمل مراسية مفادها أن اللغات البشرية ملكات تنشأ بالصناعة والتواضع وتنتقل بفعل الاكتساب، وهذا الاتجاه اللساني الحديث يتوسط اتجاهين لغويين، أحدهما تراثي والآخر حداثي، أما الأول فهو متمثل في النموذج النحوي الخاص Model special الذي وضعه سيبويه، وأما الاتجاه الثاني فهو متمثل في النموذج الكليUniversal linguistics الذي وضعه تشومسكي في صورة النحو التوليدي التحويلي، ويعرف الأوراغي نظريته فيقول: «اللسانيات النسبية نظرية لغوية تؤسسها فرضية مراسية تفيد أن اللغات البشرية ملكات صناعية كسبية»[1].

2.2. المبدأ الدلاليsementicprinciple:

تعد الدلالة أهم مستوى تنزع النظريات اللغوية المعاصرة الوصول إليه وعليه مدار اشتغالهم وبحوثهم فمعلوم أن اللغة تنطلق من الصوت لكن المبتغى والمنتهى هو الدلالة، إذ لا يمكن بناء نظام لغوي بمعزل عن الدلالة.

ويعتبر المبدأ الدلالي أهم مبدأ بنيت عليه اللسانيات النسبية إذ يرتبط به بناء وفهم باقي المبادئ النظرية والإجرائية للنظرية إذ «يحتل المبدأ الدلالي، ضمن المبادئ المكونة لماهية اللغة، المرتبة الأولى، بمعنى أن باقي المبادئ مرهون بوجود المبدأ الدلالي. أما عن أصل هذا المبدأ فهو الكون الوجودي المنتظم على وجه كلي من مفردات غير متناهية»[2].

ويفهم من هذا الكلام أمورا منها:

- أن المبدأ الدلالي مبدأ كلي موجود في كل اللغات البشرية لا تخلو أي لغة منه.
- ارتباط باقي المبادئ بوجود هذا المبدأ، يعني، أنه متى سلمت دلالة العبارات اللغوية وانتظمت وفق ما تقتضيه العلائق البنوية relationshipsStructural للنظام اللغوي سلمت أولا الدلالة وهذه علة ترتبه أولا، ثم سلم التداول بين مجتمع المتخاطبين وسلم الاستعمال للمفردات اللغوية ضمن هذا النظام وبناء عليه تسلم باقي المبادئ.
- أن أصل المبدأ الدلالي هو الكون الوجود أي الواقع المحال عليه باللغة، وبعبارة أخرى، أصل المبدأ الدلالي الوجود الخارج لغوي الذي تحيل عليه أو إليه اللغة بطريقة منتظمة هذا أولا، وثانيا، أصل المبدأ الدلالي مستفاد من انتظام دلالة المفردات المحيلة إلى الكون الوجودي أو إلى الوجود الخارج لغوي بصورة كلية تحت إطار انتظام علاقات نحوية للغة معينة، وهذا ما يقصده محمد الأوراغي حين يقول: «وعلى هذا فإن المبدأ الدلالي بالنسبة للسان – هو-

ما يقبل أن يعرض له التأليف والترتيب، فيصير وحدة، وما كان كذلك خص باسم الدلالة، المقصود به العلم الموجود في الرتبة الثانية المطابق للمعلوم الموجود في الرتبة الأولى، وما اشترك منه في خاصية عامة سمي الأصل المادي أو الأصل الدلالي»[3]، ومستفاد القول أمران: أولهما: هو أن الدلالة منتظمة من جهة التأليف والترتيب في النفس أو الذهن وفق قواعد نحوية معينة يقابل هذا الترتيب والتأليف ترتيب وتأليف مطابق على مستوى المفردات والألفاظ.

- ومن مميزات المبدأ الدلالي ضمن نظرية اللسانيات النسبية هو أنه «يضم علاقة دلالية كلية بمعنى لا تخلو منها لغة ولا أي موضوع في العالم الخارجي وعددها محصور في بضع علاقات وهي السببية والعلية والسبلية المركبة من الأولين واللزوم والإضافة والانتماء»[4]، وهذه العلاقات ضمن المبدأ الدلالي إضافة إلى بقية المبادئ من يبني الكيان اللغوي البشري.

ومن هنا يرى محمد الأوراغي أن المبدأ الدلالي كلي Universalتشترك فيه كل اللغات البشرية ولا مناص لتكون معجم أي لغة من اللغات خارجه وأنه المبدأ الذي تتقوّم داخله ذاتية اللغة ويرى أنه يجب أن يكون محتواه مؤلفا من قسمين: أولهما مفردات وثانيهما علاقات بقوله « إن استنساخ الملكات الذهنية للمفردات الكونية غير المتناهية ليشكل القسم الأول من المبدأ الدلالي وعن انتقال محتوى هذا القسم من المكون إلى الكون اللغوي Linguisticuniverseينشأ معجم اللغات ، بحيث يكون المعجم اللغوي تابعا للمفردات المخزنة في المكون الذهني التي تتبع في جهتها للمفردات المنتظمة في الكون الوجودي»[5] ويمثل لهذا التكوين كالتالي[6]:

مفردات كونية مجردة = مفردة وجدانية مفهومة = مفردة قولة مسموعة

وحسب الأوراغي يتم تكوين علاقات المبدأ الدلالي ضمن القسمين المذكورين سالفا كالتالي وفق عمليتين: العملية الأولى: تنتقل المفردات المجردة من أي رمز يدل عليها من الكون الوجودي The existential universe إلى الكون الذهني The mental universe ثم إلى الكون اللغوي Linguisticuniverse، والعملية الثانية تمثل ارتداد المفردات من الكون اللغوي إلى الكون الذهني ثم إلى الكون الوجودي، فمن خلال هاتين العمليتين يتم استنساخ الذهن للمفردات في كل اللغات.

وبناء على هذا يكون القسم الأول من المبدأ الدلالي ينحصر في المفردات الوجدانية المفهومة والتي هي مرتبطة بالمفردات الكونية ويقابلها ما يعرف بالكلمات، يعني أن هذا القسم الأول من المبدأ الدلالي يتكون من كلمات تقترن بها القولات[7]، وقاعد التكوين كالتالي: كلمة وجدانية مفهومة يرمز لها بـ (ك) من خلال بالرمز (/) بالقولة المسموعة بالرمز (ق) ينتج لنا المداخل المعجمية غير المتناهية التالية:

(رمز معجم) ← ε(ك/ق)1، (ك/ق)2، (ك/ق)3... (ك/ق)ن

ويعني هذا أن المعجم يتكون من عدد غير محصور ولا متناه من المدخل المعجمي (ك/ق)ن. وكل مدخل معجمي يتكون من كلمة مفهومة (ك) مقترنة (/) بقولة مسموعة (ق) مثال: اقتران لون العسل بحلاوته واقتران دوي الرعد بالخوف، ومتى حضر أحد الشقين حضر الآخر في الحاسة المكلفة بإدراكه يحضر أيضا الشق الآخر في الحاسة الثانية المكلفة بوجدانه مثال: لون العسل وحاسة البصر، وحلاوته وحاسة الذوق، وبعبارة أخرى: قولة المدخل المعجمي وحاسة السمع وكلمته وملكة الفهم

استنتاج:

ننتهي من خلال القسم الأول من المبدأ الدلالي إلى أنه يضم عددا غير محصور ولا متناه من الكلمات المفهومة المختزنة على مستوى الذاكرة سواء اقترنت بالقولة المسموعة أم لم تقترن كما تقدم.

أما القسم الثاني من المبدأ الدلالي فيضم العلاقات الدلالية التي تنتظم المفردات الدلالية من خلالها في الكون الوجودي ثم في الكونين الذهني واللغوي، أما عن عددها فهو محصور وهي كما يلي[8]:

1- علاقة الانتماء (∋) وبواسطتها يتألف البعض (س) مع كله (سا)، أي إن معنى المدخل المعجمي كجزء ينتمي إلى كله مثال: (الحديد ∋المعادن)، و(النسر ∋ الطيور الجارحة) وهكذا.

2- علاقة الإضافة وهي في عرف المناطقة مجموع (U) العلاقتين (ع1، ع2) بين العنصرين (س، ص) ويعبر عنها بصورة كلية كالتالي: س(ع1Uع2)ص، ومثال هذا: (كتاب (ع1Uع2 سيبويه)، ومن جهة أخرى تمثل إحدى العلاقتين الملكية نحو: فرس علي، والمملوكية نحو: مولى زيد.

3- علاقة السببية (⊂): والتي بواسطتها تنتظم الكلمتان (س، ح) بحيث تمثل (س) السبب الموجد لـ (ح) ومثال ذلك: هيجان البحر، وثوران البركان، وهديل الحمام، فالبحر سبب موجد للهيجان والحمام سبب موجد للهديل[9].

4- علاقة العلية(ω): وهي التي بواسطتها تتألف الكلمتان (ح، ص) حيث تكون (ص) شاهد فعلي على وجود الفعل الحدثي (ح) ومثالها: عبادة الله، وموت الإنسان.

5- علاقة اللزوم الدلالية (φ): وتكون مقومة بين طرفي (س، ص) ويمثل (س) اللازم و(ص) الملزوم فمتى وجد اللازم وجد الملزوم ورفده وتليه في الوجود كلزوم المكان للذوات والزمان

للأحداث ومثالها: يوم العيد، ليلة الصيام، فوجود العيد كلازم يحتم وجود يوم فيه كزمن نسميه يوم العيد من خلال التضمن والأمر نفسه في الصيام وغير ذلك.

6- علاقة السببية الدلالية(⊇): وهي علاقة دلالية مركبة من السببية الدلالية والعلية الدلالية ضمن علاقة دلالية واحدة، وهي التي بواسطتها تنتظم (س،ح) حيث تكون (س) سببا في خروج (ح) من العدم وشاهدا على تحققه الفعلي ومن خلال هذا يكون (س) سببا وعلة في آن مثالها: فرار الغزال، صعود الطائرة، فالغزال والطائرة كلاهما سبب وعلة فالغزال سبب الفرار وعلته والطائرة أيضا سبب الصعود وعلة للطيران[10].

استنتاج:

نستنتج مما سبق أن المبدأ الدلالي يتألف محتواه من مفردات وعلاقات دلالية للتأليف بين هذه المفردات، فالمفردات غير متناهية ولا محصورة، أما علاقات التأليف بينها فهي محصورة كما تقدم، وأن هذا المبدأ ينقسم إلى قسمين: يمثل أولهما المفردات الوجودية المرموز لها بـ (ف) وهي غير متناهية وتتحول مفاهيم على مستوى الملكة الذهنية قبل اقترانها بالقولات السمعية (ق) ثم باقتران المفاهيم على مستوى الذهن بالقولات النطقية المسموعة يتم تكوين المداخل المعجمية في كل اللغات البشرية، وينظم هذه المفردات في إطار العبارات المعجمية أو اللغوية علاقات دلالية محصورة بواسطتها يتم تأليف المفاهيم والمعاني في النفس أو الذهن في تراكيب لغوية في كل اللغات البشرية، وهذا المبدأ الدلالي يمثل أساس بقية المبادئ المكونة لذاتية اللغة فهو شرط لوجود غيره وغيره مشروط بوجوده.

- المبدأ التداولي pragmaticprinciple:

يمثل المبدأ التداولي أو ما أسماه الأوراغي المبدأ الغائي أو التخاطبي، ثاني المبادئ اللسانية المشكلة لماهية اللغة وذاتيتها، ويتجلى هذا المبدأ في اللسانيات النسبية من خلال العلاقات الخطابية أو التخاطبية الفاعلة بين المتكلم والمستمع، وهذه العلاقة تؤثر بشكل مباشر في تكوين بنية العبارة اللغوية وفهمها وتأويلها، أما عن تكوين هذه العلاقة التداولية بين المتخاطبين فتكوّن من اعتبار حال ومقام المستمع وأحواله الاجتماعية والنفسية وغير ذلك ثم يتكلم، أي إن العلاقة التداولية يحكمها أمران: أولهما مراعاة حال السامع، وثانيهما: القدر المفتقر إليه في التعبير وعليه مدار بناء العبارة اللغوية، ولقد كان مدار الكلام والتأليف في البلاغة العربية القديمة بناء على هذه العلاقة، حتى قيل لكل مقام مقال، وقيل مراعاة حال المستمع ومقتضى الحال.

1.2.2. أقسامه:

بما أن المبدأ التداولي أصل وضعه للتواصل والتفاعل فيلزم أن يكون مصدر الأول الكون الاجتماعي وماهية كلية في كل اللغات البشرية، وهو ينقسم إلى قسمين:

1- علاقات تداولية تقوم بين المتخاطبين، وتؤثر خصائص بنوية في العبارة اللغوية، أو تعين أورد التأويلات الدلالية التي تحتملها نفس العبارة.[11]

2- قيود إجبارية يلتزم بها المتكلم بصفته طرفا في علاقة تداولية لضمان الرد المناسب من مخاطبه العادي[12].

2.2.2. مكوناته:

يتكون محتوى المبدأ التداولي وغايته من أصلين أو ثلاثة علاقتين هي كالتالي:

1- أصل الإفادة: ودوره أن يضمن الإفادة والاستفادة لكل ما وضع منتميا إلى اللسان، (لأن) أصل الكلام موضوع للفائدة[13].

2- أصل الخفة أو الاقتصاد في الجهد: ويقصد به كون الكلام موضوعا أولا للفائدة على جهة ترفع الجهد والتعقيد في التواصل بين المتكلمين.

3.2.2. مميزاته: يتميز المبدأ التداولي ضمن نظرية اللسانيات النسبية بأمور نلخص أهمها كما يلي:

- **الترتيب:** «ترتيب مكونات الجملة المتألفة بالعلاقات الدلالية والمتحررة من كل ترتيب قبلي في نمط اللغات التوليفية»[14]، ومثال ذلك قول الجرجاني: « أن تقول: أنا كتبت في معنى فلان، وأنا شفعت في باب، تريد أن تدعي الانفراد بذلك والاستبداد به، وتزيل الاشتباه فيه، وترد على من زعم أن ذلك كان من غيرك، أو أن غيرك قد كتب فيه كما كتبت، ومن البين في ذلك قولهم: أتعلمني بضب أنا حرشته»[15]، يعني أن فعل التداول اللغوي بين مجتمع المتخاطبين له الأثر الظاهر في بناء العبارات اللغوية هذا من جهة، وله أهمية بالغة في ترتيب عناصر الجمل وبنائها، فخطاب خالي الذهن مثلا لا يلزم منه التوكيد تقول له: زيد منطلق، أما الشاك فتخاطبه بقولك: إن زيدا منطلق، وأما المنكر والجاحد للخبر فتخاطبه بقولك: والله إن زيدا لمنطلق، وربما ذهبت بفعل التداول إلى أبعد من هذا حال الخطاب، فإذا أردت الانفراد بفعل ثم رمت خطاب خالي الذهن رتبت الفعل أولا ثم ما يليه من فاعل ومفعول ومتعلقاته فقلت: كتب محمد هذا الكتاب، أما إن أردت رفع التوهم والاشتراك لمن ظن أن غيرك كتب معك قلت: محمد كتب هذا الكتاب، فقدمت الفاعل وأخرت الفعل على سبيل الحصر ودفع الاشتراك.

- **الإعراب التداولي:** ويقصد به «العلامة الإعرابية المعمولة بغير عامل تركيبي ولا بناسخ معجمي»[16] ومنه القطع الحاصل في النعت المنقطع في قوله تعالى: وامرأته حمالةَ الحطب، والاستثناء المنقطع في قولك: ما رسب الطلاب إلا واحدا.
- **الحذف والذكر:** ويقع الحذف والذكر في بناء المتكلم لعبارته اللغوية مع مراعاة حال السامع والمخاطَب[17]، وهو ما عبر عنه عبد القاهر الجرجاني حين تكلم عن حذف المفعول فقال:« إذا قلت هو يعطي الدنانير كان المعنى على أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل في عطائه أو أنه يعطيها خصوصا دون غيرها، وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الإعطاء لا الإعطاء نفسه، ولم يكن كلامك مع من نفى أن يكون كان منه إعطاء بوجه من الوجوه بل مع من أثبت له إعطاء لا لأنه لم يثبت إعطاء الدنانير»[18].
- **الانتقاء التداولي:** ويقصد به «انتقاء أحد الأغراض التي تحتملها بنية الجملة»[19] ومن أمثلته: وزن فعل الأمر افعَل الذي يرد في العبارة اللغوية ويحدد بنيتها والغرض منها بأوجه مختلفة، ونسوق أمثلة لذلك كما يلي:

فصيغة افْعَلْ تدل بأصل وضعها على طلب الإقبال على الفعل بأغراض مختلفة، فإذا استعملت من الصغير إلى الكبير دلت على الدعاء كما في قوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ﴾ سورة المؤمنون الآية 118، أما إذا كان المتكلم مساو للمستمع فإنها تدل على الالتماس كما في قولك: ناولني الكتاب من فضلك، وإذا كان المتكلم في مرتبة أعلى من مرتبة المستمع فإنها تدل على الأمر على جهة الوجوب كما في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ سورة الجمعة الآية 09.

ولا تدل افْعَلْ في سياق الخطاب على وجوب الإقبال على الفعل الذي يترتب على تركه ذم إلا بشروط:

أحدها: «يخص المتكلم وهو أن يريد من المخاطب إنجاز الفعل وإلا أفادت افعَل غرضا آخر كالتهديد والوعيد»[20] كما في قوله تعالى: ﴿فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ﴾ سورة الزمر الآية 15، أو غرض التحقير كما قي قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ سورة الدخان الآية 49.

ثانيها: «أن يكون المخاطب قادرا على إنجاز الفعل، وإلا أفادت افعَل غرض التعجيز»[21] كما في قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ سورة البقرة الآية 23، وقوله تعالى: ﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانفُذُوا لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ ﴾ سورة الرحمان الآية 33.

ثالثها: «أن يعلم المخاطَب من جهة الخطاب أنه المقصود بإنجاز الفعل»[22]، فإذا خرق هذه القاعدة كان التركيب غير محقق تداوليا كقولك: قوموا رحمكم الله، فيبقى منهم قاعد، ظنا منه أنه غير مقصود بالخطاب.

رابعها: يجب ألا يكون افعَل في معرض إبطال أمر سابق عليه دال، وإلا أفادت الإباحة كما في قوله تعالى﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾ سورة الجمعة الآية 10، وهنا معنى انتشروا في معرض الإباحة لمن أراد الانتشار بعد قضاء الصلاة، لأن تلبية الأمر لصلاة الجمعة واجب دلت عليه ثم إذا قضيت الصلاة أبيح للناس الانتشار والضرب في الأرض ابتغاء الرزق من باب الإباحة الذي دلت عليه صيغة افعَل، وهذا يعني أن معنى صيغة انتشروا لم تبطل معنى صيغة اسعوا ولهذا دلت على الإباحة.

ونستفيد مما سبق ذكره أن المبدأ التداولي هو عبارة عن علاقات مجردة تتكون بين المتكلم والمستمع خلال عملية التخاطب والتواصل، ولا يخفى أن فعل التداول يؤثر في بناء العبارات اللغوية وفهمها وتأويلها، وأن لهذا المبدأ تجليات أهمها:

1- اختلاف تأويل العبارات اللغوية لاختلاف علاقات المبدأ التداولي كما في صيغة افعَل.
2- المبدأ التداولي له أثر ظاهر وواضح في بناء المداخل المعجمية وتأليفها، كما في مراعاة المتكلم لحال السامع.
3- اختصار الجمل من خلال الحذف والتقدير كما في قولك: الصيف ضيعت اللبن.
4- تغيير علامات الإعراب الأصلي كما في النعت المنقطع والاستثناء المنقطع.

وفي الأخير نستنتج أن المبدأ التداولي يمثل ثاني المبادئ اللسانية التي تنبني ماهية اللغة وذاتيتها فيه وبه بعد المبدأ الدلالي، ويتكون هذا المبدأ من أمرين:

أ- علاقات تخاطبية تقوم بين المتكلم والمخاطَب.
ب- قيود تضبط أحوال الطرفين[23].

3.2. المبدأ الوضعي للوسائط اللغويةposition of intermediamprinciple:

يمثل المبدأ الوضعي للوسائط اللغوية في إطار نظرية اللسانيات النسبية المبدأ أو المحور الذي عليه مدار تشكل وتكون اللغات ومن خلاله تفرز أنماطها النحوية المختلفة وذلك من خلال الاختيارات الوسائطية التي سنتكلم عليها لاحقا هذا من جهة ومن زاوية نظر مختلفة نجد أن المبدأ الوضعي للوسائط اللغوية يمثل أيضا أهم المبادئ اللسانية التي قامت على إثرها نظرية اللسانيات النسبية، لأن كلية المبدأ الدلالي والتداولي تتقاطع نظريا ومنهجيا مع النحو الكلي في صورته الوظيفية وفي صورة النموذج التداولي لسيمون ديك Simon Dik ، أما المدخل

الجديد الذي بفضله تميزت نظرية اللسانيات النسبية فهو المبدأ الوضعي للوسائط لأنه يمثل المحور النسبي Relative axisوفي هذا يقول الأوراغي: « من المفاهيم الأولية التي تنبني عليها اللسانيات النسبية، الوسائط اللغوية باعتبارها مفاهيم أولية تقدر هذه النظرية على التنبؤ بأنماط وفصوص كل اللغات»[24]

1.3.2. مميزات المبدأ الوضعي للوسائط اللغوية:

يتميز هذا المبدأ عن باقي المبادئ المشكل لماهية اللغة وذاتها بأنه يتكون من معنيين وهذان المعنيان هما القاعدة الأساسية التي تمكن التنبؤ بأكثر من نمط نحوي للغات البشرية انطلاقا من مبدأ الثالث المرفوع، وبعبارة أخرى يتنبأ المبدأ الوضعي للوسائط من خلال مجمل قواعده بنمطين Two typesنحويين للغات البشرية وفي هذا يقول الأوراغي: «يتألف المفهوم الاصطلاحي للوسيط اللغوي من معنيين اثنين: أولهما هو الاحتمال المقابل للنقيض على جهة الثالث المرفوع، يعبر عنه بقولنا: إما (س) وإما (ص) ولا ثالث بينهما، وثاني المعنيين هو التوسيل، بجعل أحد الاحتمالين وسيلة لتحقيق محتويات المبدأين الدلالي والتداولي على نحو محتمل»[25].

ويتميز هذا المبدأ أيضا بكونه محورا ضروريا وشرطا لا يمكن إهماله في بناء نظام اللغات، لأن اللغات البشرية مجبرة حسب الأوراغي على اتخاذ الوسائط لبناء بنيتها وماهيتها، وعليه يمكن اعتبار هذا المبدأ «وضعي لاضطرار اللغات البشرية إلى استعمال أحد الاحتمالين بالاختيار الإرادي وإهمال نقيضه، فاللغات إذن مجبرة على اتخاذ الوسائط لبناء ماهيتها على نحو ممكن، ومخيرة باستعمال أحد الوسيطين المنتظمين بمبدأ الثالث المرفوع»[26].

وعليه يمكن الاستدلال بما يلي على أهمية المبدأ الوضعي للوسائط اللغوية في تكوين اللغات وماهيتها فنقول:

إن كل اللغات البشرية يتحتم عليها من خلال الوسيط اللغوي الذي اختارته لنحوها أن تضع تفريقا نحويا وظيفيا بين الوظائف النحوية لقواعدها ومن خلال هذا الوسيط يتم إعمال التفريق هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتم التفريق بين اللغات والأنماط النحوية من خلال اختيار هذا الوسيط، وبالتالي فنحن أمام أمرين اثنين إذا أردنا اختيار وسيط لغوي للغة ما لا ثالث لهما، أولهما كون اللغات ملزمة باتخاذ وسيط لغوي لنظام نحوها، وثانيهما لها قدرة اختيار هذا الوسيط، وعليه تكون «كل اللغات البشرية تكون مجبرة على التفريق بين الوظائف النحوية كالفاعلية والمفعولية وإلا التبس أحدهما بالآخر وتعطل البيان وفقدت اللغات حينئذ وظيفة التواصل، وفي نفس الوقت تكون مخيرة بين وسيطين اثنين: إما وسيط الرتبة المحفوظة، وإما وسيط العلامة المحمولة»[27]، وبعبارة أخرى نقول:

اللغات البشرية كلها باختلاف أنماطها وأنحائها لا بد لها من اتخاذ وسيط لغوي معين يمكنها من التفريق بين وظائف الفاعلية والمفعولية وغير ذلك من الوظائف النحوية، أما نوع الوسيط الذي تتخذه لنحوها فهي مختارة فيه، إما وسيط الرتبة المحفوظة، وإما وسيط العلامة المحمولة.

فاللغات التي اختارت وسيط الرتبة المحفوظة «يخول للغات الآخذة به أن تستعمل المواقع الرتبية علامات تميز بها بين الوظائف النحوية، كأن تخصص الفاعل برتبة قارة يعدن فيها، وتجعل للمفعول رتبة قارة أخرى يقيم فيها، ولا يغادر كلاهما موقعه الأصلي إلا برخصة من قاعدة تحويلية تنقل هذا أو ذاك من موقع إقامته الأصلي إلى موقع مؤقت يسمح له بالنزول فيه إلى حين، وتشكل اللغات التي اختارت وسيط الرتبة المحفوظة تفريقا للوظائف النحوية نمط ما سمي باللغات الشجرية أو اللغات المرتبة»[28]، بمعنى أن للغات البشرية التي اختارت وسيط الرتبة المحفوظة أو الرتبة القارة القدرة على التفريق بين الوظائف النحوية كالفاعلية والمفعولية والاسمية والفعلية وغيرها عن طريق التموقع الذي يتخذه الاسم والفعل من الجملة، ويعتري موقع هذه الوظيفة حكم بالإيجاب في كل اللغات ولا يسمح إلا بمسوغ نحوي تحوله وتغيره عن وظيفته الأصلية كما هو معلوم في العربية مثلا أو في الفرنسية، فرتبة المبتدأ التقديم على الخبر وجوبا ولا يجوز تأخيره عنه إلا لمسوغ نحوي، ورتبة الفاعل في الفرنسية التقديم على الفعل ولا يجوز تغيير موقعه إلا بمسوغ أيضا، وخلاصة لما سبق ذكره نقول:

من اللغات من اختارت لفصها التركيبي وسيط العلامة المحمولة مثل:

1- العربية إذ جعلت الضمة علامة تلصقها بذي الرفع والفاعلية، والفتحة علامة أخرى تلصقها بذي النصب والمفعولية كما في مثل: (فقها نظم مالك)
2- الفارسية إذ خصت ذا النصب والمفعولية باللاحقة (را) وعلّمت بالعلامة العدمية ذا الرفع والفاعلية، كما في نحو (كتاب را خواندا رضى) بمعنى (كتابا قرأ رضى)
3- اللاتينية التي أفردت المركب الذي تلقى الرفع والفاعلية باللاحقة (a) وجعلت لذي النصب والمفعولية اللاحقة (em) إعرابا عن عوارضه، كما في: (hominem videtfimina) بمعنى (الرجلَ رأتِ المرأةُ)
4- اليابانية المعربة باللاصقتين (وَ) و(أ) تباعا عن وظيفتي الفاعل والمفعول كما في (موسى أُ كمثرى وَ أكل)[29]

وخلاصة ما سبق ذكره نقول أن المبدأ الوضعي للوسائط اللغوية للغات البشرية ينقسم إلى قسمين:

1- وسائط اللغة العربية والفارسية واللاتينية واليابانية من اللغات التوليفية التي اختارت وسيط العلامة المحمولة لفصها التركيبي، ووسيط الجذر المنتقى لفصها المعجمي، ووسيط الوزن المنتقى لفصها الصرفي، ووسيطي التضعيف والاحتمال المنتقيين لفصها النصغي.
2- وسائط اللغات التركيبية أو اللغات الشجرية المتميزة بانتقاء وسيط الرتبة المحفوظة للفص التركيبي، ووسيط الجذع للفص المعجمي، ووسيط الإلصاق للفص الصرفي، ووسيطي التشطير والاقتصار للفص النصغي[30].

4.2. المبدأ الصوري principleformal:

يمثل هذا المبدأ رابع المبادئ اللسانية التي تشكل ماهية اللغة وذاتيتها، ويمثل أيضا المبدأ الذي بفضله تتمظهر شخصية اللغة وصورتها حتى تخرج من المستوى التجريدي إلى المستوى المادي فـ« المبدأ الصوري مهيأ بمادته التي تشكل محتواه لأن يشخص على نحو ممكن ما قبله من محتويات مبادئ التكوين الثلاثة، الدلالي فالتداولي فالوضعي، إنه بمثابة العجين الذي ينطبع مصورا وطء كل من الدلالة والتداول منتعلين الوسائط اللغوية، فهو قابل للانفعال بأثر الغير مهيأٌ للتشكل بما يحل فيه، إنه المشخص الحسي للمجردات الدلالية والتداولية عن طريق الوسائط اللغوية»[31].

وبعبارة أخرى يعتبر المبدأ الصوري المشخص اللغوي الحسي لجملة القواعد النظامية المتعلقة بالمبادئ الثلاثة الضرورية السابقة عليه، وهذا التشخيص الصوري عند تعلقه بالأصول الاختيارية والإجبارية المتعلقة بالوسائط اللغوية في صورته النهائية هو نفسه ما يتيحه لنا هذا التعلق في إطار مبدأ الثالث المرفوع، وبعبارة أوضح، تعلق المبدأ الصوري بالوسائط اللغوية ينتج لنا نمطين نحويين اثنين للغات البشرية، وبعبارة الأوراغي يعتبر المبدأ الصوري « الحامل المشخص للصفات التي توجبها الأصول الاختيارية المخلفة بالأصول الإجبارية، إذن بما يحتويه المبدأ الصوري من الأصول، وهي قابلة لأن تشكل وتنصاغ بما يحصل فيها لتحقق وجود تلك الصفات بحيث يمكن أن يشار إليها ويتكلم عنها وتكون قابلة لأن تنبني على صور مخصوصة»[32]، ويقصد بالصفات التي توجبها الأصول الاختيارية المخلفة بالأصول الإجبارية، جملة القواعد والوسائط اللغوية القابلة لأن تتقولب وتتشخص ضمن المبدأ الصوري وتصبح في صورة بنائية معلومة ولنا والحال هذه إمكانية الإشارة إليها والحديث عنها، كأن يقال هذا فاعل وهذا مفعول وتلك حال أو صفة وغير ذلك.

1.4.2. أقسام المبدأ الصوري:

المبدأ الصوري باعتباره المشخص الحسي النمطي لمحتوى المبدأين الدلالي والتداولي لكل اللغات البشرية والمصدر الأساس للنطائق اللغوية لإنتاج عدد محصور من النطائق والقواعد النحوية، وهو ينقسم إلى قسمين:

1- نطائق حسية: وتتميز بقيمتها الصوتية الخلافية وهي تتفرع في كل اللغات إلى صوامت وصوائت[33].

2- قواعد صورية: ووظيفتها التأليف بين النطائق الحسية تأليفات نمطية أو خاصة[34].

فمن خلال هاتين القاعدتين يمكن القول بأن المبدأ الصوري يحتوي على « مادة حسية، وهي الأصوات اللغوية المدركة بحاسة السمع، لكن هذه المادة الصوتية لا تنفع في التشخيص ما لم تعمل فيه الصناعة، (أي الصناعة الصوتية فالنحوية)، فلا يمكن أن تحلى الأصوات اللغوية بغير الصناعة البنائية في المادة الصوتية، ولا صناعة في مادة بغير إحكام تام لقواعدها[35].

ونخلص في الأخير حسب الأوراغي أنه «بانضمام المبدأ الصوري إلى المبادئ الثلاثة السابقة عليه تتألف ماهية اللغة، وبدون أحدها لا تستقيم اللغة، ومن المجازفة العلمية تقليص المفهوم من اللغة إلى بعض المبادئ التي تشكل ماهيتها، واللغة متقومة الماهية من أربعة مبادئ متفاعلة متضافرة: دلالي فتداولي فوضعي فصوري، وأن ماهية اللغة نسق مركب من القواعد الموزعة بانتظام على أربعة فصوص لغوية يخدم السابق منها اللاحق»[36].

3. خاتمة:

يخلص هذا البحث ختاما إلى جملة من النتائج المختصرة ونذكر من بينها:

- تعتبر نظرية اللسانيات النسبية في البحث اللساني الحديث دعوة جديدة وحديثة، جاءت كرد فعل على التيار اللساني الكلي المتمثل في صورة النحو التوليدي التحويلي داعية إلى تجاوزه، وكرد فعل على النظرية النحوية العربية المتمثلة في نموذج سيبويه داعية إلى تصويبه وسد ما فيه من الهفوات المعرفية والمنهجية.
- تعتبر فكرة النسبية في البحث اللساني الحديث حلقة الوسط بين اتجاهين مطلقين: اتجاه كلي مطلق، واتجاه خاص مطلق، وانطلاقا من هذه الخلفية وغيرها برز هذا البحث اللساني النسبي الجديد وبتوجه نظري وإجرائي ومعرفي ومنهجي مغاير لما عهده البحث اللغوي عموما، ومن أهم التوجهات التي دعا إليها تفعيل منهجية مركبة من أصول تراثية عربية متوافقة مع سياق الحضارة العربية والإسلامية، وأصول منهجية ومعرفية مستمدة مما نتج عن نماذج الغربيين وتفكيرهم في لغاتهم.

- قام النموذج اللساني النسبي على فكرة نمطية نسبية مفادها فرضية مراسية تتنبأ وتتوقع في إطار نموذجها النحوي بنموذجين نحويين صالحين لوصف تراكيب كل اللغات البشرية، أما الأول فمتمثل في نموذج النحو التوليفي وهو صالح لوصف تراكيب اللغات التوليفية كالعربية واليابانية واللاتينية، وأما الثاني فمتمثل في نموذج النحو الشجري وهو صالح لوصف تراكيب اللغات الشجرية كالفرنسية والإنجليزية، وهذا نقضا للنموذج الكلي المؤطر لنموذج نحوي شمولي لكل اللغات.

ومن جملة مهمات النتائج التي ينبه إليها البحث هو الأسس التي بنيت عليها نظرية اللسانيات النسبية وفيها نقول:

- يعتبر المبدأ الدلالي أهم مبدأ بنيت عليه نظرية اللسانيات النسبية ويرتبط به بناء وفهم باقي مبادئ النظرية إذ يتموقع هذا المبدأ ضمن المبادئ المكونة لماهية اللغة في المرتبة الأولى ويكون باقي المبادئ مرهون بوجود هذا المبدأ، وثاني المبادئ هو المبدأ التداولي أو المبدأ الغائي أو التخاطبي وتتحدد وظيفة هذا المبدأ في نظرية اللسانيات النسبية انطلاقا من العلاقات الخطابية أو التخاطبية الفاعلة بين المتكلم والمستمع أو بين المخاطَب والمخاطِب، حيث يكون لهذه العلاقات تأثير بشكل مباشر في تكوين بنية العبارة اللغوية وفهمها وتأويلها، أما ثالث المبادئ فهو المبدأ الوضعي للوسائط اللغوية وهو المحور الذي عليه يدور تكوين اللغات ومن خلاله تفرز أنماطها النحوية من خلال الاختيارات الوسائطية التي ستتشكل بها تراكيبنا لاحقا، أما رابع المبادئ فهو المبدأ الصوري وهو مهيأ بمادته التي تشكل محتواه لأن يشخص على نحو ممكن ما قبله من محتويات مبادئ التكوين الثلاثة، الدلالي فالتداولي فالوضعي، وهو المشخص الحسي للمجردات الدلالية والتداولية عن طريق الوسائط اللغوية.

- ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك إمكانية لتوظيف نموذج نظرية اللسانيات النسبية في تعليم اللغات واللغة العربية بالأخص من خلال ما يقترحه من قواعد مضبوطة بالسياق الحضاري الإسلامي تساعد المتعلم على تعلم النحو والصرف والإملاء والإنشاء والتعبير واكتساب الملكة اللغوية السليمة واستعمالها في المواقف الفعلية للخطاب ثم استعمال هذا الذي تعلمه في تحليل الخطاب وتبيين مقاصد المتكلمين وهذا كله يتم بتعلم فصوص وقوالب اللغة واستثمارها في مختلف حقول المعرفة العلمية.

-الإحالة والتهميش:

[1]- ينظر محمد الأوراغي، محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، 2010، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، ص21.

[2]- محمد الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، 2018، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، ج1، ص68.

[3]- محمد الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، 2014، ط2، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، ص138.

[4]- محمد الأوراغي، منتديات تخاطب: ملتقى الفلاسفة واللسانيين واللغويين والأدباء والمثقفين، اللسانيات النظرية، اللسانيات العامة، الموضوع: نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية، بتاريخ 2013-01-25، 17:25.

[5]- محمد الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، ج1، ص 69.

[6]- المرجع نفسه، ص69.

[7]- يقصد بالقولات المفردات المعجمية المنطوقة المسموعة.

[8]- ينظر محمد الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، ج1، ص70-71.

[9]- ينظر المرجع نفسه، ص71.

[10]- ينظر محمد الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، ج1، ص72.

[11]- حافظ إسماعيل علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات (حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية)، 2009، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، ص185.

[12]- نفسه، ص185

[13]- ينظر محمد الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، ص121.

[14]- محمد الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، ج1، ص74.

[15]- عبد القاهر الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد، (ت 471)، دلائل الإعجاز، 2004، ط1، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص128.

[16]- محمد الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، ج1، ص75.

[17]- المرجع نفسه، ج1، ص75.

[18]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص146-172.

[19]- محمد الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، ج1، ص76.

[20]- محمد الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية، ج1، ص76.

[21]- المرجع نفسه، ج1، ص77.

[22]- المرجع نفسه، ج1، ص77.

[23]- المرجع السابق، ج1، ص79.

[24]- المرجع السابق، ص271.
[25]- المرجع السابق، ج1، ص79.
[26]- المرجع السابق، ج1، ص79.
[27]- المرجع السابق، ص79.
[28]- المرجع السابق، ص79-80.
[29]- حافظ إسماعيل علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات (حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية)، ص191.
[30]- المرجع نفسه، ص185-186.
[31]- محمد الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، ج1، ص84.
[32]- محمد الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، ص151.
[33]- حافظ إسماعيل علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص186.
[34]- نفسه ص186.
[35]- محمد الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية، ص84.
[36]- محمد الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية، ص85.

قائمة المصادر المراجع:

- القرآن الكريم

أولا الكتب العربية القديمة:

– عبد القاهر الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان ، (ت 471)، دلائل الإعجاز، 2004، ط1، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.

ثانيا: الكتب العربية الحديثة:

– محمد الأوراغي، محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، 2010، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة.

– محمد الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، 2018، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة.

– محمد الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، 2014، ط2، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة.

– حافظ إسماعيل علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات (حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية)، 2009، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة.

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

– محمد الأوراغي، منتديات تخاطب: ملتقى الفلاسفة واللسانيين واللغويين والأدباء والمثقفين، اللسانيات النظرية، اللسانيات العامة، الموضوع: نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية، بتاريخ 25–01–2013، 17:25.

Romanization of Arabicreferrences

- al-Qur'ān al-Karīm
- - ʻAbd al-Qāhir al-Jurjānī Abū Bakr ʻAbd al-Qāhir ibn ʻAbd al-Raḥmān, (t 471), Dalā'il al-iʻjāz, 2004, Ṭ1, tḥ : Maḥmūd Muḥammad Shākir, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah.
- Muḥammad al-Ūrāghī, Muḥammad al-Ūrāghī, Naẓarīyat al-lisānīyāt al-nisbīyah dwāʻy al-nash'ah, 2010, Ṭ1, Manshūrāt al-Ikhtilāf, al-Jazā'ir al-ʻĀṣimah.
- - Muḥammad al-Ūrāghī, Muḥāḍarāt fī al-naẓarīyah al-lisānīyah wa-al-namādhij al-naḥwīyah, 2018, Ṭ1, Manshūrāt al-Ikhtilāf, al-Jazā'ir al-ʻĀṣimah.
- Muḥammad al-Ūrāghī, iktisāb al-lughah fī al-Fikr al-ʻArabī al-qadīm, 2014, ṭ2, Manshūrāt al-Ikhtilāf, al-Jazā'ir al-ʻĀṣimah.
- Ḥāfiẓ Ismāʻīl ʻAlawī, Walīd Aḥmad al-ʻAnātī, as'ilat al-lughah as'ilat al-lisānīyāt (ḥaṣīlat niṣf qarn min al-lisānīyāt fī al-Thaqāfah al-ʻArabīyah), 2009, Ṭ1, Manshūrāt al-Ikhtilāf, al-Jazā'ir al-ʻĀṣimah
- Muḥammad al-Ūrāghī, muntadayāt tkhāṭb : Multaqá al-falāsifah wāllsānyyn wāllghwyyn wa-al-Udabā' wa-al-muthaqqafīn, al-lisānīyāt al-naẓarīyah, al-lisānīyāt al-ʻĀmmah, al-mawḍūʻ : Naẓarīyat al-lisānīyāt al-nisbīyah wa-naḥwa al-ʻArabīyah, bi-tārīkh 25-01-2013, 17 : 25.